ص قال المصنف التالي قال بعضهم واشتهر انكار الاضافة بانه يلزم الدور لتوقف المضاف
من حيث هو مضاف على الاضافة وتوقف الاضافة على المضاف ضرورة انها نسبة بين المضاف والمضاف
اليه وكل نسبة متوقف على المنتسبين وجوابه انه ان اريد بتوقف الاضافة على المضاف توقفها عليه
من حيث ذاته فهو مسلم ولا دور لاختلاف جهة التوقف او توقفها عليه من حيث كونه مضافا
فهو ممنوع الشارح لا ج وهو الذي اشتمل على النسبة المعبر بين الاول هو المضاف والثاني
هو المضاف اليه لان الاول هو الذي يضاف للثاني فيستفيد منه تخصيصا وهذا مذهب سيبويه واختاره
ابن مالك وقيل عكسه وقيل يجوز ان يقال في كل منهما مضاف ومضاف اليه وهذا الخلاف جار في
المسند والمسند اليه بلا اختلاف نبه عليه بعض من كتب على المرادي وان تعارض في ذلك
جواب بقوله نحو زيد من جاء او ضربت او مررت وبغلام زيد من كل اسم ولو وصفا عاملا عمل
الفعل كذا شرحا اليه انما وجارية الرجل والذين اسيل هم وصاله الذين انعت عليهم وعبد ابن
الرجل وقلبه رجل وغلام امراة وضارب الرجل الحسن وضارب زيد الان او غدا بغلام مضاف
وزيد مضاف اليه مجرور بالمضاف لا بالاضافة ولا بحرف الجر المقدر ولا المعنى فيها بصار لغة عند بعض
البعض ولا مضمر والجار ضعيف الى معنى غلام الزيد غير معنى غلام لزيد تنبيه
حذف من غلام مالك وفيه من التنوين وجوبا وكذا كل ما يضاف مما فيه تنوين ظاهر كغلام
زيد ومقدر كدراهم بكر ومثله النون المشبهة كونها تلي علامة الاعراب وهو نون التثنية وجمع
المذكر السالم وشبههما كغلامي زيد واثني عشر وكالمقيمي الصلوة وعشري زيد لان ذلك دال على
كمال الاسم والاضافة تدل على نقصانه والشيء الواحد لا يكون كاملا ناقصا في حالة واحدة من جهة واحدة
وخرج بالمشبهة نون المفرد وجمع التكسير كشياطين وبساتين فلا تحذف للاضافة ويجب ايضا تجريده
من التعريف اللامي والعلمي فلا يقال الغلام زيد ولا زيدكم بل يجب حذف ال من الغلام ويفهم التشبيه
والتنكير في زيد اذ الغرض الاصلي من الاضافة الى المعرفة التعريف وهو حاصل للمعرفة بغير الاضافة
ويستثنى من حذف النون نحو الضاربا زيد مما المضاف فيه وصف مثنى والمضاف اليه معمول له ونحو الضاربو زيد مما
المضاف فيه وصف مجموع على حد المثنى والمضاف اليه معمول له ونحو الضارب الرجل مما المضاف اليه الوصف بال ايضا
ونحو الضارب راس الرجل مما المضاف اليه مضاف لما فيه ال ونحو مررت بالرجل الضارب غلامه مما المضاف
اليه مضاف لضمير عائد على ما فيه ال فهذه المسائل الخمس وضابطها ان يكون المضاف صفة والمضاف
اليه معمولها وهو بال او مضاف لما فيه ال او الى ضمير ما فيه ال او يكون المضاف المذكور مثنى او مجموعا جمع
مذكر سالما وهو الذي اغتفر فيه الجمع بين ال والاضافة وما عداها لا يجوز وجميع ذلك على الراجح وقال بعضهم لا يجوز

من المضاف فيه مستوى ما في ذلك خلافا لبعض في شرح الكافية وقد يحذف تاء التانيث في كلمات سمعت فلا يقاس ومنه قراءة
لاعدوا له عدة ابي عمرو وكذا ظاهر كلام الفراء انه قياسي وجعل منه واقام الصلاة وهو ان المضاف اليه اضافة معنوية
وهي المحضة لخلوصها عن تقدير الانفصال وسميت معنوية لافادتها امرا يرجع لمعنى المضاف وهو اكتسابه من
المضاف اليه اما التعريف ان كان المضاف اليه معرفة كما مر من الامثلة وكضارب زيد امس واما التخصيص ان كان المضاف
اليه نكرة كغلام رجل وضارب امراة امس قال في المغني والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف فان غلام رجل
اخص من غلام لكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد وكغلام رجل ما كان متوغلا في الابهام كغير ومثل اذا اريد بهما مطلق
المغايرة والمماثلة ومثله ما كان واقعا موقع النكرة التي لا تقبل التعريف كجاء زيد وحده ولا ابا له ورب رجل واخيه
وكم ناقة وفصيلها فجميع هذه لا تتعرف بالاضافة وقوله على قسمين عند سيبويه والمحققين وانتصر له البدر بن
مالك … واسقطها على كون اخص واعم ومن ما يتعلق بالتقسيم صدر الكتاب القسم الاول ما … اضافة او مضاف اليه
من حيث الاضافة يقدر بمعنى اللام نحو كقول ابن الحاجب بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في وتبعه عليه صاحب التسهيل
فيه وفي سبك المنظوم وظاهر عبارته كعبارة ابي موسى الجزولي … وقد رد عليه ابن
درستويه بانه يلزم عليه ان يكون كل مضاف نكرة لانه يصير ثوب الخز وغلام على معنى ثوب من الخز وغلام لزيد وهو بلا
شك نكرة … المعرفة لا تنبغي نكرة فدل على ان الاضافة ليست بتقدير اللام ولا من ولا في
هو على معنى ما ذكر وبهذا تعرف … والتعبير بالمعنى … مثل قوله اللام ما كان ومنها الملك وما كان منها
لشبهه تخفيفا حيث يمكن النطق به كغلام زيد … ولجام الدابة وباب الدار وتقدير اجنبية لا يمكن في كل
… ما في عند زيد ومع بكر وامثال هذه المواضع … مكان المضاف بما يراد به … نحو صاحب وملك
ومصاحب وفهم ما نحن … اللام لان التقدير بها هو الاصل ولذا حكم به مع صحة تقديرها وتقدير غيرها نحو يد زيد
ورجله وعند امتناع تقدير غيرها نحو عندك ومعه ومع صحة تقديرها دون غيرها نحو دار زيد ولذلك
حكمت بالاجماع في نحو يا بؤس للحرب بل قال ابن الصائغ ان الاضافة بمعنى اللام على كل حال … وبهذا تعرف
انما يوهم قول ابن الحاجب وهو الحق بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه او بمعنى من في جنس المضاف
او بمعنى في في ظرفه وهو قليل في اختصاص اللام بما عدا الجنس والظرف محمول على الاكثر نعم هو لكونه … كل
كلام احسن من مواضع المعاني احسن من كلام المصنف وكلام كثير من غيرهم … وان كان باعتبار …
في بعضها ثم مثل هذا القسم بقوله نحو زيد من غلام زيد والمعنى غلام لزيد اذ … من هذه الاضافة
الخصوصية والمناسبة المستفادة من اللام لو ذكرت من المضاف اليه وان يتحد المعنى لما قدمناه عن ابن
درستويه وغيره بل ربما امتنع ذكر اللام واما على ما قدمناه عن ابن مالك …
… فرق بين غلام زيد وغلام لزيد الا ان المراد من الاول غلام معلوم … والثاني والقسم الثاني من
الاضافة المعنوية ما … اضافة او مضاف اليه من حيث الاضافة يقدر بمعنى من الدالة على بيان الجنس